

اقتصاد

بانوراما أزمات ٢٠١٦ الاقتصادية والمعيشية

خضور لـ«الوطن»: عودة حلب ستساهم بتعافي النشاط الإنتاجي والاقتصادي

| علي محمود سليمان

وأسعارها، وخاصة بعد عودة حلب ورمزيتها بالنسبة للنشاط الإنتاجي كونها عاصمة الاقتصاد.

ولفت خضور إلى أن ارتفاع أسعار المحروقات خلال العام الحالي أدى لانخفاض الطلب عليها وبالتالي توافر المادة بشكل أكبر عما كانت عليه في السنوات السابقة، ما ساهم بالتقليل من شدة الاختناقات التي كانت تحدث سابقاً، إضافة إلى تأثير تغيرات السيطرة على مناطق الإنتاج وما شهدناه مؤخراً من اعتداءات تنظيم داعش الإرهابي على حقل الشاعر للغاز في ريف حمص وخروجه من الخدمة، يوضح تأثير هذه التغيرات على حدوث اختناقات ونقص في المادة رئيساً يتم تأمين تعويضها من بدائل أخرى كالاستيراد لتغطية الطلب المحلي على المشتقات النفطية.

وأشار خضور إلى أن الحوالات الخارجية التي وصلت إلى السوريين لعبت دوراً مهماً بتأمين القطع الأجنبي وتحسين سعر الصرف وهي كانت موجودة على مدار سنوات الأزمة، ولولا وجودها لكان هناك تأثيرات سلبية على متغيرات سعر الصرف ومستوى الأسعار، فهي لعبت دوراً إيجابياً وجيداً.

وبين خضور أن العام القادم ٢٠١٧ يتوقع أن يشهد بدء تحسين الوضع الاقتصادي وخاصة مع عودة مينة حلب والتقالو بعودة النشاط الإنتاجي وانفراج الأزمة، ما سينعكس بالاستقرار على بعض المناطق وبالتالي ينعكس على دورة عملية الإنتاج وسيؤدي لانخفاض في الأسعار، كما يتوقع أن تشهد بدء عودة الصناعيين والمستثمرين السوريين من الخارج وتحديداً من دول الجوار فهم لم يتوقعوا عن إرسال الرسائل بأنهم جاهزون للعودة وإعادة تفعيل نشاطهم الاقتصادي والتجاري وبأنهم ينتظرون أول إشارة، مع ما يعانونه في دول الجوار مع عدم وجود التسهيلات والظروف غير الجيدة في تلك الدول، وهي ستكون فرصة لهم للعودة وتحقيق مكاسب وأرباح إذا أخذنا الموضوع من الناحية الاقتصادية بعيداً عن البعد الوطني وحسب التقديرات التي نشرتها «الوطن» سابقاً فإن الاستثمارات السورية في دول الجوار تشكل نحو ٢٤ مليار دولار.

استمرت الأزمات المعيشية مع المواطن السوري خلال العام ٢٠١٦، وخاصة فيما يتعلق بمستوى المعيشة وارتفاع أسعار المواد الأساسية والغذائية واحتكار السلع وانخفاض الخدمات الضرورية، إضافة إلى تسجيل أعلى مستوى للتضخم في المكتب المركزي خلال شهر أيار من العام الحالي بمعدل ٥٢١٪.

وفي حديث لـ«الوطن» بين أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور سلمان خضور أن التساؤل المطروح اليوم هو كيف تطور الاقتصادي السوري في عام ٢٠١٦ عما كان عليه في السنوات الخمس السابقة من الأزمة لآن كل ما نعيشه من متغيرات اقتصادية تندرج ضمن الأزمة ولا تعتبر أزمات مستقلة بذاتها، وكان واضحاً أن الاقتصاد السوري بدأ بالتكيف مع واقع الحرب وتطورات الأزمة وبالتالي التكيف هو ميزة العام ٢٠١٦، أما ارتفاع سعر الصرف وانخفاضه فكانتا نتيجة للنشاط الاقتصادي الذي تحكمه متغيرات الأزمة مع الإشارة إلى أن جزءاً رئيسياً من تغيرات سعر الصرف لم يكن بسبب النشاط الاقتصادي كارتفاع الإنتاج والتبادل التجاري ولكن بسبب المضاربات حيث وصل إلى أعلى رقم له بحوالي ٦٣٥ ليرة سورية خلال منتصف العام الحالي.

وأضاف خضور أن الإنتاج وعلى الرغم من عدم تعافيه بشكل واضح ولكنه بدأ بالتكيف مع ظروف الأزمة وإيجاد وسائل لتأمين استمرارية الاقتصاد، ولكن من دون أن تشهد نشاطاً إنتاجياً حقيقياً ومؤثراً بسبب الصراع على المناطق وخروج مناطق صناعية في سنوات سابقة، ويقاها خارج النشاط الإنتاجي وخاصة في حلب، وبمجرد أن تشهد نشاطاً إنتاجياً فسيكون له انعكاس مباشر على سعر الصرف والواقع المعيشي والأسعار، حيث كان جزءاً أساسياً من ارتفاع الأسعار بسبب الارتفاع الكبير لتكاليف الاستيراد ومع بدء الإنتاج المحلي بالنشاط ستخفف فاتورة الاستيراد وهو ما ينعكس على تكاليف المواد



كرتلي لـ«الوطن»: نخطط لإغراق السوق منعا لنشوء سوق سوداء

بورصة بطاقات اليانصيب تفرع أجراسها و«مؤسسة المعارض» تحذر من الاحتكار والبيع بسعر أعلى



| الوطن

حذرت المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية من حصول عمليات احتكار في بيع بطاقات اليانصيب وتقاضي أكثر من سعرها وقد حددت المؤسسة سعرها بمبلغ ١٠٠٠ ليرة وطبقت المؤسسة العامة للمعارض من المؤسسة العامة للبريد كونها الجهة المخولة بمنح تراخيص بيع البطاقات في السوق ضرورة تقيد جميع الحاصلين على رخص مبيع بطاقات اليانصيب بطرح ما لديهم من بطاقات وبالسعر الرسمي المحدد واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع احتكار بطاقات اليانصيب في السوق السوداء.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية فارس كرتلي أن المؤسسة أرسلت كتاباً لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مخاطبة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لضبط أي حالات بيع للبطاقات بسعر أعلى من سعرها المحدد في السوق، على اعتبار أنها سلعة مثل أي سلعة أخرى، وتنطبق عليها إجراءات الترميم في حال بيعها بسعر أعلى.

ونوه بأن المؤسسة عممت على جميع مراكزها في المحافظات لمنع أي مخالفة من أي بائع أو معتمد للبطاقات، والداخلية لـ«الوطن» أن الوزارة تحرك لضبط المخالفات في بيع بطاقات اليانصيب بسعر أعلى بناء على شكاوى من المواطنين، حيث يتم التحري من الشكاوى وضبط المخالفين.

باعة مرخصين، إذ يشترون البطاقات من المعتدين المرخصين، ومن ثم يعيدون بيعها بسعر أعلى.

وأشار كرتلي إلى أن المؤسسة تقوم ببيع البطاقات للمعتدين المرخصين بسعر ناقص ١٢٪ من السعر المعلن للمواطن، وهي تمثل عمولة للبايعين المرخصين.

من جانبه بين مدير في وزارة التجارة الداخلية لـ«الوطن» أن الوزارة تحرك لضبط المخالفات في بيع بطاقات اليانصيب بسعر أعلى بناء على شكاوى من المواطنين، حيث يتم التحري من الشكاوى وضبط المخالفين.

السنة ٢٠١٧ جائزته الكبرى ٣٠ مليون ليرة سورية سيجري السحب عليها في ٢٤ من الشهر الأول لعام ٢٠١٧.

وكان كرتلي قد كشف لـ«الوطن» في وقت سابق أن المؤسسة العامة للمعارض والأسواق تدرس رفع قيمة الجائزة الكبرى لليانصيب من ٥٠ مليون ليرة سورية إلى ٨٠ مليوناً، كما زادت الخطة الاستثمارية للمؤسسة نصف مليار ليرة سورية، من ١.٥ مليار هذا العام إلى ٢ مليار للعام القادم، ونفذت المؤسسة خطة اليانصيب للربع الثالث من العام الجاري بنسبة ١٠٠٪.

هذا وبيّنت مؤسسة المعارض في بيان صحفي (تلقت «الوطن» نسخة منه) أنه سيتم إجراء السحب في العاشر من الشهر الأول لعام ٢٠١٧ وبين أن قيمة الجائزة تبلغ ٨٠ مليون ليرة ويتم توزيع قرابة ٥٠٪ من قيمة المبيعات على شكل جوائز تقدر بنحو ٢٢٥ مليون ليرة سورية والباقي يتم تحويله إلى الخزينة العامة للدولة.

ويبلغ عدد بطاقات اليانصيب المطروحة في الأسواق لإصدار رأس السنة ٥٠٠ ألف بطاقة مبيع منها حتى تاريخ ٢٠ الشهر الجاري نحو ٣٥٠ ألف بطاقة في جميع المحافظات وأن هناك إصداراً ثاني لرأس

الشعار: تبسيط الإجراءات داخل سورية وخارجها

مجلس الشعب يقر تعديلات على قانون الأحوال المدنية.. وديانة مجهول النسب أثارت خلافاً

| الوطن

ناقش مجلس الشعب جملة من القضايا ضمن جدول أعماله يوم أمس، أقر خلالها مشروع القانون المضمن تعديل بعض مواد قانون الأحوال المدنية الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٠ بعد أن تم إدخال بعض التعديلات.

وخلال الجلسة، جراء الاختلاف على بعض النقاط الخاصة ببعض المواد ولاسيما المادة ٢٩ المتعلقة بتربية اللقط في حال العثور عليه مجهول النسب والاختلاف حول فقرة «يعتبر اللقط عربياً سورياً مسلماً» الأمر الذي اعترض عليه بعض النواب بجهة أنه قد لا يكون مسلماً وأنه عند وصوله لسن ١٨ يقرر دينه في حين كانت هناك جهات نظر عكس ذلك، ولاسيما أن هناك ديانة يجب أن يتبعها اللقط للثنية والدراسة.. وغيرها.

كما ورد في مشروع القانون أنه يحق منح مجهول النسب القاصر نسبة ودين الأسرة الحاضرة بناء على طلب خطي من رب الأسرة الحاضرة وعند بلوغه الثامنة عشرة ليرة بحق التقدم طلب إلى أمين السجل المدني لإعائه إلى نسبه الأساسية التي منحته له من قبل أمين السجل المدني عند تسجيل واقعة ولادته أو دينه الذي سجل عليه وتنصح نسبه أو دينه في السكن الخاص تبعاً لذلك.

وتضمن استفتاء غرامة مقدارها خمسة آلاف ليرة ممن لا يتقدم بطلب تعديل بطاقة الشخصية قبل ثلاثين يوماً من انتهاء مدة سريانها أو خلال ثلاثين يوماً من تلفها أو فقدانها أو إجراء أي تصحيح أو تعديل في بياناتها.

من جانبه أكد وزير الداخلية اللواء محمد الشعار أن الهدف من التعديلات على القانون المذكور



هو تبسيط الإجراءات على المواطنين داخل سورية وخارجها وتقديم ما أمكن من تسهيلات لهم بشكل أكبر وبأقل التكاليف دون الختلي عن الضوابط الأساسية سواء كانت وطنية أو حقوقية أو قانونية وهذا هو العنوان الأساسي للتعديلات، ولفت إلى أنه تم الربط ضمن التعديلات ما بين الغرامة والعقوبة الجزائية مؤكداً أهمية الضوابط المتعلقة بالعقوبة الجزائية والمقرتة مع الغرامات حتى يستقيم العمل بشكل دقيق في أحوال الشؤون المدنية.

وضمن جدول أعمال المجلس، مناقشة مشروع القانون المتعلق بإعفاء منشآت الدواجن والمباقر من ضريبة الدخل المطوع والأرباح الحقيقية لمدة خمس سنوات اعتباراً من عام ٢٠١٧ وذلك نظراً للظروف الاستثنائية التي يعاني منها هذا القطاع والتخفيف على مكلفي هذه المنشآت من هذا الواقع

ناقش إعفاء منشآت الدواجن والمباقر من ضريبة الدخل والأرباح لخمس سنوات

وحفاظاً على هذه الثروة التي تسهم في الأمن الغذائي للقطر لكونها تشكل مادة أساسية في غذاء المواطنين الأمر الذي سينعكس إيجاباً على عودة المربين إلى هذا القطاع.

وكانت رئيسة الجلسة هدية عباس أكدت في بداية الجلسة أن تحرير مدينة حلب من الإزهاج يمثل نصراً وإنجازاً تاريخياً تلاهوا مع أحلام الغزاة من مرتزقة التكفير والإزهاج ومن يقف خلفهم في الأقليم القريب وفي الغرب البعيد.

وأشارت عباس في بيان باسم المجلس إلى أن ما كان يخطط للحلب وما كان يراهن عليها كبير جداً متوجهة بتحية النصر والتبريكات لقائد النصر العربي الرئيس بشار الأسد وللشعب والجيش السوري وأصدقاء سورية وحلفائها وشركائها في النصر وخاصة روسيا الاتحادية وإيران والمقاومة اللبنانية.

نواب الرقة ودير الزور يطلبون معالجة رواتب الموظفين

وتجديد العقود.. وخميس: باهتمام الحكومة

| الوطن

الطيران وتحسين الواقع المعيشي والإسراع في تأشير الأضياب لدى الجهاز المركزي للرقابة المالية والسماح بإنشاء محافظة دير الزور بتجديد عقودهم السنوية وتشغيل الشباب وتحسين الواقع الزراعي في دير الزور من خلال حفر آبار جديدة وتأمين مستلزمات زراعية منقطة تل أبيض في الرقة وإيجاد حل لمعاونة طلاب جامعة الفرات بالحصول على الوثائق المطلوبة.

مطالبين بمعالجة موضوع رواتب موظفي أبناء الرقة المقيمين فيها إضافة إلى المصروفين من الخدمة وتحصيل المبالغ التي تخص محافظة الرقة إلى مالية الرقة بمحافظته حماة وتسهيل إجراءات دخول اللحوم والمنتجات الزراعية من دير الزور إلى المحافظات الأخرى ومنع التجاوزات على أسلاك اللحوم ومعالجة النقص الحاصل في الكادر الطبي في دير الزور وإمكانية إحداث نافذة جديدة خاصة بالسجل المدني لأبناء محافظتي الرقة ودير الزور في دمشق.

ونوه رئيس مجلس الوزراء بالطروحات خلال الاجتماع مبيناً أنها موضع اهتمام الحكومة ويتم العمل على تنفيذها بالتوازي مع خطة الحكومة في مختلف المجالات.

ضمن خطة الحكومة للوقوف على الواقع الخدمي والتنموي في المحافظات وزيادة التعاون والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية للنهوض بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين على رأس مجلس الوزراء عماد خميس أعضاء مجلس الشعب من محافظتي الرقة ودير الزور، وأكد أن الدولة مصممة على استعادة كل شبر من أرض الوطن بما فيها محافظة دير الزور والرقة، مشيراً إلى أهمية الاجتماعات النوعية والورية مع أعضاء مجلس الشعب عن جميع المحافظات بهدف تأمين متطلبات المواطنين ووضع أطر لتفعيل التعاون للوصول لمستوى التحديات وخاصة في ظل الحرب الإرهابية ومقرزاتها على المواطنين في جميع المجالات.

وبين خميس أن الحكومة تعمل وفق إستراتيجية للتنمية البشرية والاقتصادية بمكوناتها التجارية والزراعية والصناعية إضافة إلى القروض والتأمين والاستيراد والتصدير.

ومن الجدير ذكره أن مطالبات أعضاء المجلس قد ركزت حول عدد من القضايا تتعلق بإيجاد حل لسماسة مكاتب حجز

«كابلات دمشق» للحكومة: على وزارة الكهرباء استرجار إنتاج الشركة كله

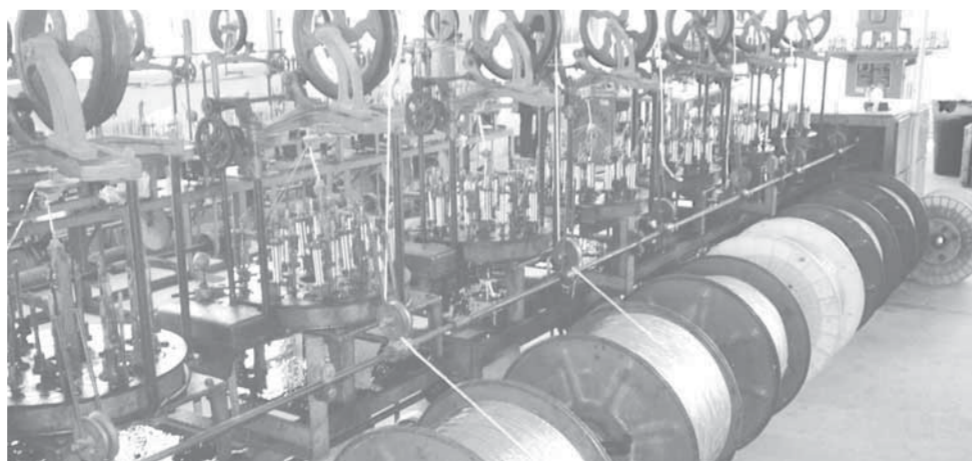
| الوطن

طلب مدير عام الشركة العامة لصناعة الكابلات بدمشق عبد القادر القدور من رئاسة مجلس الوزراء التأكيد على وزارة الكهرباء باسترجار إنتاج الشركة كله وعدم التعاقد مع الشركات الأجنبية إلا في حالة الاعتذار من شركتنا أسوة بشركات القطاع العام، مع التأكيد على إلغاء العمل بتعليمات وزارة المالية الصادرة عام ٢٠١١ والتي أوجبت معاملة الأسلاك النحاسية المشمولة بالبنود ٧٨٠٤ الذي استغني من الإعفاء بموجب اتفاقية التجارة العربية.

وفي بيان صحفي (تلقت «الوطن» نسخة منه) بين القدور في مجال تصريف المخزون أنه تم توقيع ثلاثة محاضر اتفاق مع مؤسستي توزيع ونقل الكهرباء بقيمة إجمالية بلغت ملياري ليرة سورية حيث تم استرجار جميع المنتجات التي أنتجت خلال الربع الأخير من العام، مع الإشارة إلى أن جميع منتجات الشركة تصرفت مباشرة ولا يوجد مخزون سوى الإستراتييجي منها. وعن الصعوبات التي تعاني منها الشركة بين أن المشكلة الأساسية تكمن في عدم وجود عمالة كافية لاستثمار الطاقات المتاحة في الشركة على الرغم من استخدام

عمالة من شركة بردي، وانتهاء نذب بعض العمال، وصعوبة تأمين المواد الأولية من الأسواق الخارجية وخاصة ما يتعلق بقبول الاعتمادات المستندية من البنوك الخارجية بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة، إضافة إلى الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي، وألية تخصيص القطع الأجنبي، حيث تستغرق مدة التخصيص لفترة تمتد لأكثر من شهر في بعض الأحيان وهذا يؤثر سلباً على الشركة، ولاسيما أنه في أغلب الأوقات ويسبب صعوبة التعاقد وإيجاد الأسعار المناسبة يكون رصيد بعض المواد لدى الشركة متدنياً وبالتالي يؤدي إلى تأخير وصول المواد، الأمر الذي يؤدي أحياناً إلى توقف خطوط الإنتاج لبعض المنتجات.

مشيراً إلى وجود مشكلات تتعلق بتأخر وصول المستندات الأصلية من المصرف المرسل التابع للمورد ما يحلل المورد غرامات تأخر حاويات، إضافة إلى تحمل الشركة أعباء مالية أخرى، كما أن هناك تأخراً في عملية بيع القطع الأجنبي من المصرف المركزي إلى التجاري السوري، الأمر الذي ينعكس سلباً على الأسعار، وبالتالي تأخر فتح الاعتماد وتأخر وصول المواد، ويتسبب ذلك بحمل الشركة غرامات تأخير



وبذلك تتناقص الكمية المنتجة والمباعة إلى التلث وهذا -حسب مدير الشركة- يؤدي إلى عدم تنفيذ الخطة الإنتاجية، إضافة إلى صعوبة تأمين القطع التبدلية بسبب الحظر الدولي، وللمعالجة هذه الصعوبات

نظرا لارتباطها بعقود توريد مع مؤسسات الكهرباء والاتصالات، إضافة لذلك هناك صعوبة في تحول وزارة الكهرباء من استرجارها الكابلات المصنعة من النحاس إلى الألمنيوم

الراهنه وبناء عليه اقترح مدير الشركة تعيين عمال جدد أو نذب عمال إنتاجيين وفنيين ومهندسين حيث تم الإعلان عن إجراء مسابقة لتعيين ٧٠ عاملاً من الفئتين الثانية والرابعة وكانت النتائج قد صدرت منذ أسبوع، والطلب من شركة الكهرباء تغذية الكهرباء بشكل مستمر، والإعفاء من غرامات تأخر الحاويات، والإعفاء من الرسم الجمركي المفروض على المواد الأولية أو تخفيضه للحد الأدنى ليتم تحقيق العدالة والمنافسة للمنتج الوطني، وإعادة النظر بالرسم الجمركي للأسلاك النحاسية والألمنيوم، لأنها مواد خام تدخل في عمليات إنتاجية وتزيد التكلفة، كما تنعكس سلباً على روح المنافسة بسبب التكلفة الكبيرة، ولاسيما أن الرسم الجمركي على مادتي أسلاك النحاس والألمنيوم مساو للرسم الجمركي على المنتج النهائي للأسلاك والكابلات المعزولة الجاهزة بنسبة ٥٪.

ولفت القدور إلى أن كمية الإنتاج المحققة منذ بداية العام وحتى تشرين الثاني من العام الجاري بلغت ٤٤١٠ أطنان بنسبة تنفيذ ٦٨٪ وبقية تقديرية بلغت ١٢ ملياً و٣٢٧ مليون ليرة سورية، كما قدرت كمية المبيعات لذات الفترة من ٢٠١٦ بـ ٣٩٥٤ طناً، وبقية تجاوزت ١١ مليار ليرة سورية وبنسبة تنفيذ ١٥٢٪.